

مصر بعد الثلاثين من يونيه وآفاق المستقبل

فريدة النقاش*

بتأييد المصريين للدستور الجديد، بنسبة تجاوزت التسعين في المئة، في الاستفتاء الذي جرى يومي ١٤ و١٥ يناير، تكون الخطوة المبدئية قد اكتملت نحو إنجاز خريطة المستقبل التي توافقت عليها القوى الوطنية والديموقراطية في الثالث من يوليو عام ٢٠١٣ في مصر بعد عزل الرئيس " محمد مرسي " إثر مظاهرات عمت البلاد من أقصاها إلى أذناها، تطالب بعزله في الثلاثين من يونيه، وهو اليوم المتمم لعام كامل من حكم جماعة الإخوان، وحلفائهم وضمت هذه المظاهرات التي رُفعت، شعار يسقط يسقط حكم المرشد، مصر دولة مدنية مش ولاية إخوانية، ما بين ثلاثين وثلاثة وثلاثين مليوناً من المصريين، بعد أن كانت حركة تمرد المكونة من شباب ناصريين، ويساريين، وليبراليين قد نجحت في جمع ٢٢ مليون توقيع، تطالب بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة وهي التوقعات والمطالب التي سخر منها الرئيس السابق " محمد مرسي " الذي لم يستمع لمخاطبات القوات المسلحة ودعوتها لإجراء مصالحة مع القوى السياسية والاجتماعية التي توحدت ضده، حتى بعد أن منحه القائد العام " عبد الفتاح السيسي " فرصة أسبوع للوصول إلى مصالحة وطنية شاملة.

كان السبب الرئيس الذي دعا كل من حركة تمرد والقوات المسلحة إلى المطالبة بإجراء مصالحة وطنية، وانتخابات رئاسية مبكرة، هو وصول نظام الحكم إلى مأزق شامل، وكانت هناك أزمة

* كاتبة وناقدة فلسطينية

مع الأحزاب السياسية الديمقراطية، وحتى مع بعض أطراف التحالف اليميني الديني الحاكم، وكانت هناك أزمة مع القضاء، إذ قام أنصار الرئيس بمحاصرة المحكمة الدستورية العليا ومنع قضاتها من الدخول، وقطع الطريق إليها، حتى يمنعوها من إصدار حكم قد يحل مجلس الشورى الذي إحال إليه رئيس الجمهورية سلطة التشريع دون أن تكون مثل هذه السلطة جزءاً من صلاحيات مجلس الشورى ولا من صلاحيات الرئيس نفسه.

وكان الرئيس السابق " محمد مرسي " قد قام بإصدار إعلان دستوري في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢، وهو الإعلان الذي وصل بالأزمة إلى ذروتها، ونص على جعل قرارات الرئيس نهائية غير قابلة للطعن، من أي جهة أخرى منذ تولي " محمد مرسي " لمنصب رئيس الجمهورية حتى إنتخاب مجلس شعب جديد، وإقالة النائب العام المستشار " عبد المجيد محمود " وتعيين نائب عام جديد إختاره رئيس الجمهورية هو المستشار " طلعت إبراهيم "، ومنح كل من مجلس الشورى الذي انتخبه ما يقل عن ٧٪ من القوة الناخبة المصرية ومنح الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور حصانة ضد الحل، ومد عمل الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور لفترة من ٤ إلى ٦ أشهر، وإعادة محاكمة المتهمين في القضايا المتعلقة بقتل وإصابة وإرهاب المتظاهرين، وكان هذا الإعلان الذي نصب " مرسي " ديكتاتورا بطريقة لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر يريد بفقرة إعادة محاكمة قتلة المتظاهرين تملق الحركة العارمة المناهضة لحكمه.

ونشبت أزمة كبرى بين مؤسسة القضاء وحكم اليمين الديني قبل وبعد الإعلان الدستوري، قبل الإعلان الدستوري لأن المحكمة الدستورية العليا كانت قد أصدرت حكماً بحل مجلس الشعب لعدم دستورية قانون الانتخابات، وكان تحالف الإخوان مع قوى اليمين الديني الأخرى يحظى بالأكثرية فيه وبعد الإعلان الدستوري لأن الرئيس قام متجاوزاً صلاحياته بعزل النائب العام غير القابل للعزل وتعيين نائب عام جديد وصفته القوى الوطنية بأنه نائب عام ملاًكي، وأصبحت النيابة العامة خلال الشهور التي تولاها فيها المستشار " طلعت إبراهيم " أداة طيعة في أيدي الرئاسة ومكتب الإرشاد وخاض القضاة المصريون صراعاً مجيداً ضد العدوان على استقلال القضاء، وكان الحكم قد أعد خطة مخيفة لعزل ثلاثة آلاف وخمسمئة قاض من مناصبهم، وإحالتهم إلى التقاعد واستبدالهم بمحاميين من الإخوان المسلمين ليسيطروا تماماً على مؤسسة القضاء، ويستكملوا ما كانوا قد بدأوه من زرع أعضائهم ومناصرهم بكثافة في كل الأماكن

الحساسة في الدولة.

وفيما يتعلق بالقضاء، على نحو خاص، الذي استهدف الإخوان تقويضه ضمن مشروعهم لتقويض الدولة لإقامة الدولة الدينية أو دولة الخلافة كما سموها، كانوا قد بدأوا منذ سنوات طويلة في إنشاء قضاء عرفي، في القرى والمدن الفقيرة التي تواجدوا فيها بكثافة متجنين التعامل مع القضاء، وكان هذا القضاء العرفي هو أخطر أشكال المؤسسات البديلة، لمؤسسات الدولة التي أنشأوها، ومن ضمنها شبكة المدارس والمستوصفات والمستشفيات وشركات الصرافة والنقل وغيرها، وكانوا قد استفادوا في كل ذلك من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي أرتبعت بالمؤسسات المالية الدولية؛ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وهيئة المعونة الأمريكية، وهي السياسات القائمة على المنافسة الطليقة التي حملت عنوان التكيف الهيكلي والإنكماش الاقتصادي.

ويقول " جان زيجلر " الأمين العام السابق للحزب الاشتراكي السويسري إن تمجيد المنافسة من دون حدود بين الأفراد يعني أن قراصنة وول ستريت ومرتزقتهم في منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي يتعاملون باحتقار مع ألوف من سنوات الجهد الصبور لدفع عجلة الحضارة إلى الأمام.. ويضيف كل هذا يدل على أن عصر الغابة قد بدأ بالنسبة إلى بلاد الجنوب؛ حيث يعيش ٨١٪ من سكان الأرض البالغ عددهم ٦ر٢ مليار نسمة، ولكن أيضا بالنسبة لبلاد الشمال "

وكانت " مارجريت تاتشر " وهي تدهن سياسات الليبرالية الجديدة في مطلع ثمانينات القرن العشرين قد قالت :

" ليس هناك مجتمعات، هناك أفراد فقط ."

وأدت هذه السياسات الليبرالية الجديدة إلى التقليل المضطرد للانفاق الحكومي على الخدمات العامة بعد خصخصة القطاع العام، والاعتماد المتزايد على القطاع الخاص والالغاء التدريجي لكل الضوابط الحكومية باسم حرية السوق، وكان أن تزايد الفقر في مصر، وطبقا للبنك الدولي هناك ٤٠٪ من المصريين يعيشون تحت خط الفقر، كما تزايدت البطالة مع ما يصاحب كل هذا من انتشار اليأس والإحباط خاصة بين الشباب الذين يشكلون ٨٥٪ من العاطلين ٨٧٪ منهم من

النساء.

وكانت هذه بيئة ملائمة تماما لعمل اليمين الديني وما أسميه استثمارهم الكبير في الفقر فقد توسعوا في تقديم الخدمات للفقراء، وأقاموا شبكة واسعة من الخدمات في كل ميادين الحياة حتى قال بعض الاقتصاديين إن اقتصادهم أقوى من اقتصاد الدولة، كما أنهم استثمروا اليأس والإحباط لبث الوعود بالجنة في الآخرة، وتجنيدهم مئات الآلاف خاصة من النساء الفقيرات للتصويت لهم في الانتخابات، ودفع الناخبين للقسم على المصحف أنهم سوف يصوتون لهم.

وقصة حملتهم الدعائية للتصويت على التعديلات الدستورية في مارس ٢٠١١ بعد الموجه الأولى من الثورة بشهرين إبان تحالفهم مع المجلس العسكري الذي كان حاكماً للبلاد في ذلك الحين ما تزال تروى في الحياة السياسية دلالة على مخاطر إقحام الدين في السياسة في ذلك الحين إذ تركزت الدعاية على أن من يصوت بنعم سوف يدخل الجنة، ومن يصوت بلا سوف يدخل النار، كما نجحوا في وضع علامة خضراء لنعم وعلامة سوداء للا.

أخونة الدولة

ابتكرت القوى السياسية بذكاء مصطلح أخونة الدولة بدلا من أسلمتها لأن الأسلمة تعبير مراوغ يخدم اليمين الديني الذي يصور نفسه باعتباره المسلم الوحيد، فغالبية المصريين مسلمون ومعظمهم متدينون تديناً سمحاً مفتوحاً واسعاً، ولم يعرف المصريون أشكال التعصب والتطرف الديني وارتباط ذلك كله بالابتزاز المسلح للمجتمع المصري إلا مع نشوء حركة الإخوان في بداية القرن العشرين ثم نشوء التوابع التي خرجت من معطفها مثل الجماعة الإسلامية، الجهاد، التكفير والهجرة، الناجون من النار، الشوقيون بدءاً من سبعينات القرن العشرين مع الهجرة الكثيفة للمصريين إلى دول الخليج إثر فورة النفط في أعقاب حرب ١٩٧٣ ومع بداية سياسات الليبرالية الجديدة.

أعد الزميل مصطفى المرصفاوي في جريدة المصري اليوم في ٢٠١٣/١٢/٧ ملفاً عن أخونة الدولة في ٨ شهور من حكم مرسي، جاء فيه :

في ظهر الثامن والعشرين من حزيران/يونيو الماضي اجتمع الرئيس محمد مرسي مع الإعلاميين

والصحافيين خلال سلسلة اجتماعات عقدها بعد توليه الرئاسة، جلس أول رئيس مدني منتخب يرد على كل الأسئلة وتحدث بقوة وحسم : " البلاد ستحتفظ بطابعها الوطني دون أن تصطبغ بصبغة فصيل سياسي معين، (وأخونة) الدولة المصرية مستحيلة، ولا يستطيع فصيل واحد قيادتها بمفرده " .

على العكس تماماً تحدث وزير الإعلام صلاح عبد المقصود، القيادي بجماعة الإخوان المسلمين، ظهر ٢٠ كانون الثاني/ديسمبر الماضي بمجلس الشورى بناء على دعوة رئيس لجنة الثقافة والإعلام، نافياً أخونة الدولة " والله لو عندي إخوان لفضلتهم وأدتهم أولوية في التعيين لأني عندي حكم قضائي يقول إن الإخوان المسلمين هم أقدر الناس في الوظائف العامة وربنا يقول إن خير من أستأجرت القوى الأمين... أنا لو عندي إخوان في ماسبيرو لأدتهم الأولوية في التعيين للكفاءة ولكن للأسف ما عنديش " .

حوالي ٨ شهور فقط مرت على وصول رجل الجماعة إلى سدة الحكم عين خلالها بالأمر المباشر ٨ وزراء و٥ محافظين و٨ في مؤسسة الرئاسة، ولم يتوقف الأمر عند ذلك، لأن رجال جماعته نجحوا في اختراق مفاصل ٢٠ وزارة من خلال تعيين مستشارين للوزراء ومتحدثين إعلاميين ورؤساء للقطاعات، ومديرين لمكاتب الوزراء إضافة إلى تعيين ٥ نواب محافظين، ١٢ رئيس حي ومركز، و١٣ مستشارا للمحافظين، هكذا وعد الرئيس.. وهكذا نقض الرئيس وعده.

كما سجل الزميل " المرصفاوي " أن الجماعة نشرت كوادرها في المناصب التنفيذية في المحافظات المختلفة، وفوضت كوادرها ممن تولوا مناصب نائب المحافظ بالإدارة الفعلية لشؤون المحافظات التي عينوا فيها بقرارات صادرة عن الرئاسة مباشرة، وعين محافظ كفر الشيخ عشرة مستشارين له من أعضاء جماعة الإخوان بالإضافة إلى ستة نواب لرؤساء المدن الأكبر، واستحوذ الإخوان على المناصب التنفيذية في ١٩ محافظة أخرى من ٢٦ محافظة.

ولم تكن مشكلة المصريين مع ما أسموه بالأخونة هو الدفع بهذا العدد الهائل من الموظفين إخواناً وأنصاراً إلى الوزارات وصولاً إلى ٤٥٣ ألف موظف لدى الدولة من العاملين المؤقتين من الأهل والعشيرة فمثل هذه الإجراءات قد يقوم بها أي حزب حاكم وإن ليس بهذه الفجاجة والسرعة وإنما تعلقت الأسباب الحقيقية بأن الدفع بهؤلاء الموظفين جاء في الغالب الأعم متجاوزاً بفجاجة للقوانين واللوائح والدرجات الوظيفية.

أما السبب الأهم فهو إنعدام الكفاءة التام لأن الإختيار كان يتم لأهل الثقة وليس لأهل الخبرة. يقول د. سمير عبد الوهاب أستاذ الإدارة العامة بجامعة القاهرة " جماعة الإخوان المسلمين تستغل فرصة وجودها في الحكم لتنفيذ سيناريو التمكين من خلال السيطرة على الوظائف التنفيذية والإدارية في المحافظات لضمان الاستمرار لسنوات طويلة في الحكم، ولا توجد لديهم رؤية محددة لتحسين الأوضاع في محافظاتهم ومواجهة مشاكلها.

وفي المنيا قال أحد المرشحين السابقين للبرلمان " منذ توليهم لم نر أي إنجاز على الأرض، حتى أن المحافظ الجديد في بداية توليه عقد عدة لقاءات مع شباب الثورة في المحافظة، وكان يقوم بجولات كثيرة، ولكن هذه اللقاءات توقفت واقتصرت لقاءاته على أعضاء جماعة الإخوان فقط، ووجد أطباء بلا حقوق أن وجود جماعة الإخوان في الوزارة، ووزارة الصحة، أضر بها وقال أحد المرشحين لمنصب نقيب المهندسين، " إن الجماعة دفعت بمستشارين ينتمون إليها بهدف تقييد عمل الوزارات من خلال آراء وتعليمات مكتب الإرشاد، وقال خير مصري إنه لا يرى في أداء أعضاء حزب الحرية والعدالة المنتمين للمجموعة الاقتصادية في الوزارة أي دلائل على سياسة واضحة المعالم.

وباختصار أثبت الإخوان فشلاً ذريعاً في إدارة الدولة المصرية ليس في السياسة الداخلية فحسب وإنما أيضاً في السياسة الخارجية، وكان تعامل الرئاسة فاضحاً مع ملف سد النهضة الأثيوبية الذي يهدد حصة مصر من مياه النيل وكانت ممارسات الرئيس المعزول وجماعته وأنصاره في المجالين مثيرة للسخرية، لا لأنهم إخوان وإنما أساساً لأنهم عديمو الكفاءة لا يعرفون شيئاً عن الوطن فهم لا يعترفون به، أما معرفتهم بالدين فضلاً عن أنها محدودة بحدود المصادر الفقيرة والمحافظة التي يستمدون منها هذه المعرفة فإنهم لا يعترفون بأصحاب الديانات الأخرى ولا حتى بإسلام من يختلفون معهم من المسلمين.

وكان طبيعياً أن تنعكس قلة الكفاءة وفقر الخبرة كما عكسه مشروع الأخونة على الأوضاع الاقتصادية في البلاد التي تراجعت بعد ثورة ٢٥ يناير بسبب اضطراب الأمن أولاً ثم أضافت ممارسات الإخوان وعجزهم عناصر جديدة لتدهور الوضع الاقتصادي في البلاد، وسوف أسوق رقماً واحداً سجله الاقتصاديون وهو حجم الدين الخارجي للبلاد التي تسلمها " مرسى " وكان الدين يصل إلى ٣٤ مليار دولار، وحين غادر " مرسى " كان هذا الدين قد وصل إلى ٤٥ مليار

دولار إذ اقترضت حكومة الإخوان ١٢ر٥ مليار دولار في سنة واحدة من حكمها، بينما ارتفعت فاتورة الفساد.

وعلى المستوى الاجتماعي تراجع مستوى المعيشة وزادت البطالة وإنفجرت مجدداً وتماماً كما كان الحال عليه قبل ثورة ٢٥ يناير الاحتجاجات الفئوية والاجتماعية المختلفة، وحدثت الصدمات بين قوات الأمن والجماهير التي تزايدت حشودها الاحتجاجية على امتداد الوطن وصولاً إلى الثلاثين من حزيران /يونيو.

وبينما ينشط إيديولوجيو الجماعة في دعوة النساء إلى الخروج من العمل للاهتمام بأسرهن وتربية الأطفال باعتبار أن البيت هو مكانهن الرئيسي قالت دراسة عن مكاسب الاقتصاد من المساواة بين الجنسين إن رفع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى مستويات مشاركة الذكور حسب كل بلد من شأنها أن ترفع إجمالي الناتج المحلي في مصر بنسبة ٣٤٪ وفي الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٢٪.

هذا وجرى إغلاق مئات المصانع في القطاعين الخاص والعام دون أي تصور حكومي لإعادة تشغيلها وهو وضع مستمر حتى بعد إزاحة حكم اليمين الديني.

الثورة الديمقراطية والثورة الاجتماعية

سارت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وموجتها التاليتان على طريق الثورة الوطنية الديمقراطية الطويل مع سمات اجتماعية عميقة ودفعت الموجتان التاليتان في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ و٢٦ يوليو ٢٠١٣، والتاريخ الأخير لا يذكره كثيرون رغم أهميته هو التاريخ الذي طلب فيه القائد العام ووزير الدفاع ونائب رئيس الوزراء الفريق أول عبد الفتاح السيسي من المصريين أن يفوضوه لتصفية الإرهاب، فخرج إلى شوارع مصر ما يزيد على أربعين مليون مواطن يحملون شعاراً واحداً " فوضناك ".

وكانت عمليات قتل الجنود المصريين في سيناء ومازالت تتم يومياً، وكانت قوى اليمين الديني قد نظمت اعتصامين مسلحين في ميدان نهضة مصر أمام جامعة القاهرة، وميدان رابعة العدوية بالقرب من جامعة الأزهر، وكانت الشرطة المصرية تعرف جيداً أن الاعتصامين مسلحان ولدى بدء المواجهة في رابعة يوم ١٤ أغسطس سقط ثلاثة وأربعون من رجال الأمن قتلى، وفي سيناء

كانت منظمتا حماس والقاعدة قد أنشأتا ركائز مهمة مستثمرتين حكم الإخوان المسلمين في مصر لإقامة ما أسموه بالإمارة الإسلامية هناك، ومما زاد الطين بلة كما يقولون قيام الرئيس المعزول " محمد مرسي " أثناء حكمه بالإفراج عن عدد كبير من المسجونين والمحكوم عليهم في قضايا إرهاب واغتيالات من أعضاء الجماعات الإسلامية وذلك دون التشاور مع الأمن، وذهب هؤلاء إلى سيناء وافتتحت أمامهم سبل التواصل مع القاعدة، وتعيد الحكومة الانتقالية في مصر الآن النظر في هذه القرارات بالإفراج خاصة بعد أن ضبطت الشرطة بعض هؤلاء المفرج عنهم يحاربون ضد الجيش في سيناء.

وانشغلت السلطة الجديدة التي ساندتها الأحزاب والقوى الشعبية، وكانت دلالة تلك المساندة أن توقفت كل المطالبات الفتوية لبضعة شهور - إنشغلت هذه السلطة بإنجاز أهداف ثورتي ٢٥ كانون الثاني/ يناير و٣٠ حزيران/ يونيو، فمنذ إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لسيناء - بثمن سياسي باهظ عام ١٩٨٢ - لم تواجه مصر عدواناً خارجياً إلا في مرحلة حكم اليمين الديني الذي لا يرى في مصر وطناً بل مقرأً لأنها ستكون مجرد ولاية من ولايات الخلافة الإسلامية وعاصمتها القدس الشريف وليس القاهرة.

وتولى التنظيم الدولي للإخوان توجيه عمل الأعضاء والأنصار في مصر بالريموت كونترول، وبإغداق الأموال. هذا التنظيم الذي قال عنه المتحدث السابق باسم الجماعة " د. كمال الهلباوي " أن كل مخابرات العالم ممثلة فيه وتسهم في تمويله.

وهناك قول شهير للمرشد العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين " محمد مهدي عاكف " حين رد على الزميل الصحافي " سعيد شعيب " قائلاً إنه يقبل بمنتهى الرضا أن يحكم مصر ماليزي أو أندونيسي مادام مسلماً ووطنياً في مصر ، وهو قول لا ينسأه المصريون أبداً لأنه سخر من اعتزازهم الوطني بمصريتهم واختزل الهوية في الدين وحده، والدين الإسلامي على نحو خاص وطبقاً لرؤيتهم هم له

كما أن التنظيم الدولي وفر لهم شبكة دعائية عالمية واسعة حتى أن مؤسسات إعلام كبيرة في العالم مازالت تصف ما حدث في ٣٠ يونيو من هذا العام بالإنقلاب العسكري، فالإدارة الأمريكية لن تغفر لمصر إطاحتها بحكم الإخوان، وعلى حد تعبير الزميل " عماد الدين حسين " رئيس تحرير جريدة الشروق ناسباً إلى مصدر حكومي مهم " أن دوائر صنع القرار الغربية لن تترك

مصر الجديدة في حالها، وستجعلها تدفع ثمناً فادحاً جراء تحديها للإدارة الأمريكية والحملات الغربية لن تتوقف ضد مصر، لأن الغرب لا يغفر أبداً لمن يتجرأ عليه."

ويتطلع المصريون الآن لإنهاء المرحلة الإنتقالية التي من المفترض أن ينجزوا فيها المرحلة الأولى من الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الطابع الاجتماعي بإقامة مؤسسات الدولة، وتحريرها من العبث الإخواني، ولكن سياسات الحكومة الانتقالية لم تبين أي توجه نحو إعادة النظر في السياسات الرديئة التي أنتجها " مبارك " ومن بعده " مرسي " بكل فسادها وإنحيازها الاجتماعي ضد الفقراء والطبقة الوسطى، وتبديدها أموال وموارد مصر لدعم الرأسمالية الأجنبية والمحلية الكبيرة والأثرياء وإعادة إنتاج السياسات القديمة تفتح الباب لمرحلة جديدة من الثورة سوف يكون عنوانها إجتماعياً في الأساس، ويبقى مثل هذا الخيار هو الأفق المفتوح في الغالب الأعم إذ تبدو هذه المرحلة الجديدة من الثورة حتمية وعاجلة إلا إذا نجحت القوى الوطنية الديمقراطية يسارية وقومية في التأثير على الليبراليين الأقوياء وتغيير ولو بعض إنحيازاتهم الاجتماعية في الحصول على مقاعد في مجلس النواب القادم تمكنها من التأثير الفعلي في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة في البلاد، والخروج من أسر الاعتماد على المساعدات الخارجية بالاعتماد على الذات والسيطرة على العجز الداخلي والعجز الخارجي، والاعتماد على الذات هنا ليس مجرد آلية اقتصادية تدعم استقلال الإرادة الوطنية ولكنه أيضاً آلية سياسية لمواجهة الثمن السياسي للمساعدات الذي يطلبه مانحو هذه المساعدات كما سبق أن فعل الأمريكيون فهناك مخاوف في الأوساط السياسية الآن من أن تستثمر المملكة العربية السعودية الأموال التي دفعتها لمصر لكي تدفع إلى المقدمة بحزب النور السلفي الذي طالما دعمته لكي يحصل على الأغلبية البرلمانية كبديل للإخوان لتدخل مصر سياسياً وثقافياً في صراع طويل ممتد حول الهوية والثقافة مجدداً وبأموال النفط مرة أخرى ليجري استنزاف جهد البلاد وطاقاتها الخلافة في معارك جانبية بعد أن أزاحت ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٣٠ حزيران/يونيه ٢٦ تموز/يوليو الغطاء الطائفي عن الصراع الطبقي.

ويتناقض هذا الوضع المحتمل تناقضاً كبيراً مع الطابع الثقافي للثورة وعنوانه الشباب الذي إستطاع أن يلتف حول القيود التي فرضها نظام " مبارك " على الحريات العامة بالتوجه إلى وسائل الاتصال الحديثة والتعامل معها بمهارة ملفتة في الحشد والتعبئة وترويج شعارات

وأهداف الثورة حتى أن حكومة مبارك قامت في الثامن والعشرين من يناير عام ٢٠١١ بوقف خدمة الإنترنت والرسائل القصيرة والتليفون المحمول في كل الشبكات.

إن كل ثورة تلغي المجتمع القديم، وبهذا المعنى فهي ثورة اجتماعية، وكل ثورة تلغي السلطة القديمة ولذلك فهي ثورة سياسية وكل ثورة تحدث تغييراً عميقاً في ذهنية الطبقات الشعبية والجمهور العريض لذلك فهي ثورة ثقافية.. والثورة الثقافية ليست نتاجاً فحسب للثورتين الاجتماعية والسياسية ولكنها أيضاً إحدى أدوات إنجازهما وهو ما تجلى في ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني، ٣٠ حزيران/يونيه و٢٦ تموز/يوليو.

لن تكون مصر بعد الثورة كما كانت أبداً. هكذا يقول لك كل من يحدثك عن الثورة.. والكل يحدث الكل عن الثورة دون أن تغيب عن الأذهان حقيقة أن ما حدث، رغم عظمته هو تبدل للسلطة داخل الطبقة المهيمنة نفسها حتى الآن. ولم يجر بعد أسقاط الطبقة الرأسمالية وبعض مؤسساتها الكبرى التي من صلبها وبها تمارس هذه الطبقة الرأسمالية سلطتها.

وإدراكاً لهذه الحقيقة الواضحة كالشمس أعلن الثوار أنهم سيواصلون مظاهراتهم التي أسقطت الرؤساء إلى أن تسقط المؤسسات التي بناها نظامهم ونخرها الفساد، وهو إدراك يعي حقيقة أن الثورة هي سيرورة سياسية واجتماعية وثقافية طويلة المدى تضع البلاد على عتبة المرحلة الانتقالية الطويلة إلى الاشتراكية سلمياً في الغالب الأعم رغم وحشية المجرمين وسفالة الطفيليين الذين هاجموا المتظاهرين بهمجية بدائية تنم عن طبيعة الثقافة التي شكلت وجدانهم وأساسها النهب والسلب وغسل الأموال وتجارة المخدرات وقد استدعوا في هجومهم هذا كل تراث الفاشية والرجعية عبر العصور.

اندلعت ثورة ٢٥ يناير بعد أن تبين للطبقات الشعبية أنه قد تعذر تماماً الإطاحة بالطبقة السائدة وتغيير النظام الاقتصادي الاجتماعي والحقوقى السياسي بالسبل الأخرى، ومع ذلك فإن السبل الأخرى لم تكن عبثاً ولا طحناً في الهواء، بل إن أشكال المقاومة المتنوعة التي شهدتها البلاد على امتداد السنين من وقفات احتجاجية وإضرابات واعتصامات وإبداع أدبي وفني ونقدي يكشف عن تفسخ الواقع بطريقة وأشكال تنظيمية انفلتت من قبضة الدولة البوليسية الأمنية سواء في المسرح أو السينما أو الشعر والرواية، وقيم التضامن التي تخلقت عبر هذا المسار لتجعل الكادحين قادرين على مواجهة القمع والعنف بوحدهم ورؤيتهم المستقلة للعالم.. وفي ظل هذا

الواقع بتناقضاته تشكل وعي الشباب.

وتعلم الشباب الذكي القلق من ثورة ثقافية أخرى تدور وقائعها بسرعة الضوء على الصعيد العالمي هي ثورة الاتصال وما خلفته من شبكات التواصل الاجتماعي التي أحسنوا استخدامها وطوعوها بمهارة لتكون أداة لعملهم المجيد.

ومن تناقضات هذه الثورة التي ستحملها معها في الأيام القادمة أن الخبرة والمهارات التي أكتسبها الشباب من تملكهم المهاري لوسائل الاتصال الحديثة تجد نفسها وجهاً لوجه وبعد أن تحولت الثقافة إلى سياسة من طراز رفيع أمام هوة عميقة لأن ثورتهم نشأت في مجتمع بلا قاعدة صناعية كبرى وممتينة.

إن ما جرى إنجازاه حتى الآن لا يزال خطوة صغيرة على طريق التعويض ثقافياً عن تأخر البلاد الصناعي، وسوف تعطي الجماهير الأوسع ثقتها لهذه الثورة على طريق إنجاز مهمات ثلاث أولها تطوير الصناعة وتصنيع الريف، وإعادة بناء الدولة، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية حقيقية تتأسس على رؤية جديدة لعالم خال من الفساد والاستغلال ويقوم على المساواة الحقة سواء أمام القانون أو في الواقع أنها أيضاً ثورة رمزية ناجحة على حد تعبير " بيير بورديو".

الجيش الوطني

لن يكون أي تحليل للأوضاع في مصر موضوعياً وصحيحاً دون أن نتوقف أمام الأدوار - ولا أقول الدور - فهي فعلاً أدوار التي تلعبها القوات المسلحة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للبلاد. فالقوات المسلحة المصرية كانت شريكة في حكم مصر بشكل مباشر وغير مباشر، منذ قام تنظيم الضباط الأحرار في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ بإسقاط النظام القائم في البلاد وعزل الملك في ٢٦ تموز/ يوليو، وإعلان الجمهورية في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٣ ثم تولى مجلس قيادة الثورة حكم البلاد حتى صدور دستور ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٦.

وتولى رئاسة الدولة عسكريون من " محمد نجيب " وجمال عبد الناصر " " لأنور السادات " و" حسني مبارك " وصولاً للمشير " حسين طنطاوي " بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ وحتى دور الفريق أول " عبد الفتاح السيسي " في الانتصار لثورة ٣٠ حزيران/ يونيو، ووضع خريطة

المستقبل، وهو ما تقبله المصريون برضى وحظي السيسي بعدها بشعبية كاسحة جعلت الشاعر " أحمد فؤاد نجم " قبل رحيله يقول للشباب، وهو يشير إلى السيسي " عبد الناصر أهه " ومما عزز هذه الشعبية موقف السيسي ضد النفوذ الأمريكي في البلاد وفي كل خطاباته يؤكد السيسي أن الجيش المصري يتكون من كل الفئات والطبقات، إنه يمثل مصر كلها.

ورغم هذه الأدوار جميعاً للقوات المسلحة فلم يتم النص في الدساتير المختلفة على دور للقوات المسلحة في حكم البلاد، وبقي النص الدائم: هو أن " القوات المسلحة ملك للشعب ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها وأمنها، والدولة هي وحدها التي تنشئ القوات المسلحة، ولا يجوز لأي هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية ".

وكما نعرف فإن مثل هذا النص كان دائماً مصدر قلق لجماعة الإخوان المسلمين الذين أنشأوا التنظيمات العسكرية منذ بدء حياتهم السياسية، وكانت هذه التشكيلات موضوعاً دائماً للنزاع بينهم وبين سلطات الدولة.

ففي عام ١٩٤٨ حل " النقراشي " رئيس وزراء مصر حينذاك جماعة الإخوان واعتقل أعضاءها بعد أن ضبطت قوات الأمن سيارة لهم تحمل أسلحة ومتفجرات وحينها جرى إكتشاف التنظيم الخاص المسلح، وقاموا بعد ذلك بإطلاق النار على " النقراشي " وأردوه قتيلاً، وتكرر القاتل في زي ضباط وهو ما يفعله الآن حيث يضبط الأمن بين الحين والآخر في حوزتهم - مع الأسلحة - أزياء ضباط جيش وشرطة برتب مختلفة.

وحكاياتهم حول تصفية من يخرج على الجماعة مشهورة منها إرسال صندوق ديناميت كهدية من حلاوة المولد " لسيد فايز " الذي خرج على الجماعة.

وقتلوا القاضي " الخازندار " الذي حقق مع أعضاء جماعتهم وأصدر ضدهم أحكاماً عام ١٩٨٤ وحين شنت إسرائيل هجومها على غزة عام ٢٠٠٨ صرح المرشد العام حينذاك " محمد مهدي عاكف " أن الجماعة على استعداد لإرسال عشرة آلاف مقاتل مدرب لمعاونة الفلسطينيين، وكانوا قد أجروا استعراضاً عسكرياً في جامعة الأزهر، اعتبرته القوى السياسية حينها رسالة تهديد، وفي كل المواجهات الأخيرة بينهم وبين الأمن ضبطت معهم أسلحة مختلفة وصولاً إلى مدافع الجرينوف والمدافع الرشاشة.

وكان الرئيس المعزول " محمد مرسي " حريصا على أن يكون له دور وسلطة على القوات المسلحة أبعد من السلطة الشرفية فنص الدستور الإخواني السلفي عام ٢٠١٢ لأول مرة في الدساتير المصرية في المواد ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٧ و ١٩٨ على أن يكون للقوات المسلحة مجلس أعلى على النحو الذي ينظمه القانون ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة ويعين من بين ضباطها " .

وأنشئ مجلس الدفاع الوطني ونص على أن يتولى رئيس الجمهورية رئاسته " وكان هذا هو الهدف الأصلي لإدراج النص في الدستور، وظل الرئيس السابق " محمد مرسي " يردد في كل خطابه ولقاءاته خاصة حين كانت تتأزم الأمور " أنا القائد الأعلى للقوات المسلحة أنا رئيس مجلس الدفاع الوطني.

وتواصل جماعات مختلفة جمع التوقيعات لدفع الفريق السيسي لترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية تحت عنوان " كمل جميلك " وذلك استناداً إلى الشعبية الكاسحة التي يحظى بها بين المصريين من كل الطبقات باعتباره منقذا ومحرباً لمصر من أسر التبعية لأمريكا التي كانت تساند حكم الإخوان، بل وهناك شواهد أن الإدارة الأمريكية لعبت دوراً في إنجاح " محمد مرسي " على حساب المرشح المنافس الفريق " أحمد شفيق " ويحظى الجيش المصري بمكانة خاصة في تاريخ مصر منذ إبراهيم باشا وأحمد عرابي وجمال عبد الناصر

كتب المفكر الراحل " أنور عبد الملك " عن بعض هذه الحقائق الغائبة أي عن الدور الوطني التاريخي للجيش المصري، هو الذي كان قد أعد رسالته للدكتوراه في باريس قبل خمسين عاما بعنوان " مصر مجتمع بينه العسكريون "، ثم نشرها باللغة العربية بعد ذلك بعنوان " نهضة مصر "، واستخلص فيها أن مصر منذ " محمد علي " أي قبل قرنين من الزمان، قد إستمرت في الداخل وكذا في الخارج بواسطة الدولة، أي بواسطة الجهاز الإداري والبيروقراطية القائمة منذ آلاف السنين، وذلك من حيث التحليل المسطح للأمر ٠٠ وإنما مصر تستمر أيضا بواسطة جهاز الإجبار والعنف العقلاني المنهجي الذي تتكون منه النواة العميقة لكل دولة ممكنة، وهنا سوف يتجه التركيز إلى الجيش " .

ويقول " عبد الملك " أيضا إنه في دراسته الحالية عبر نهضة مصر الوطنية في القرن التاسع عشر، وبشكل أوضح في نظام الحكم السياسي النابع من إستيلاء " الضباط الأحرار " على السلطة في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، نتبين أن الدولة هي الطبقة الحاكمة والمالكة في آن واحد، وليست جهاز

إدارة وتمثيل يمارس سلطات غير مباشرة بالتوكيل والانتداب.

ثم يؤكد على أهمية توجه رآه أساسياً في التاريخ المصري الحديث " أن ندرك الالتقاء بين شعب المدن وشعب الريف خاصة مع الجيش المصري، وتأكيداً لذلك كتب الشاعر أحمد فؤاد نجم قصيدة بعد ملحمة انتصار ١٩٧٣ على إسرائيل قال فيها :

دولا مين ودولا مين

دولا عساكر مصريين

دولا ولاد الفلاحين

وتوجه آخر يؤكد الباحث هو " وحدة رجال الفكر والسلاح " منتقدا ما سماه بأساطير الفكر الليبرالي الذي وصفه بالتسيب حين ركز هذا الفكر على الانقسام بين رجال الفكر والسلاح، وهو الإنقسام الذي لعبت عليه بذلك أجهزة الاستعمار والصهيونية لعزل قطاع هام من المثقفين المصريين والعرب في عصرنا عن العمل السياسي الوطني القومي " .

بل إن " أنور عبد الملك " يذهب إلى أبعد كثيراً من القرن التاسع عشر ليقول " إن مصر أم الدنيا تتمتع بعمق المجال التاريخي ولا بد أن يكون قد أعطى لمكوناتها صيغاً من الخصوصية علينا أن نكتشفها، والصيغة الأولى هي صيغة العروة الوثقى، صيغة " الجبهة الوطنية المتحدة"، صيغة التلاحم بين رجال الفكر والسلاح.

وفي هذا السياق أهدى كتابه " نهضة مصر " إلى الشيخ " رفاعة رافع الطهطاوي "، رائد النهضة الفكرية والثقافية في عصر " محمد علي " والذي قال :

وليكن الوطن مكان سعادتنا أجمعين بنينه بالحرية والفكر والمصنع، وإلى إبراهيم باشا ساري عسكر جيوش مصر الذي قال " إني أصبو إلى تحقيق هدفين ٠٠ أولاً صيانة شرف مصر الخالدة، ثم إعادة مجدها التليد إليها، علينا أن نسعى إلى الاستقلال بوصفه الطريقة الوحيدة لنجاتنا ". وبرز هذا التوجه نحو ضرورة وحدة الفكر والسلاح في أعمال مناضلين ومفكرين من أجيال لاحقة كان على رأسهم " شهدي عطية الشافعي " الباحث والمناضل الشيوعي الذي جرى تعذيبه في سجون عبد الناصر حتى الموت، ولكنه تحت التعذيب هتف بحياة عبد الناصر وأعلن تأييده له.

كذلك توقف إثنان من أنبغ أبناء الجيل التالي لكل من أنور عبد الملك وشهدي عطية الشافعي رحلا بدورهما، أمام الدور المميز للجيش المصري. هما " د. احمد عبد الله " و " د. محمد السيد سعيد " وكانا من قادة الحركة الطلابية الذين أشعلوا الاحتجاجات بعد تراجيديا هزيمة الجيش المصري في عام ١٩٦٧. ومع ذلك وصلا إلى فكرة وحدة الفكر والسلاح التي أصلها " أنور عبد الملك " مركزاً على الدور المحوري للجيش في تطور البلاد.

ومن المؤكد أن الشباب الغاضبين الذين يهتفون بحرقه الآن يسقط يسقط حكم العسكر لا يعرفون شيئاً عن هذا التاريخ، وربما حجت عنهم أوجاع المواجهات العابرة مع القوات المسلحة والممارسات الهمجية لبعض أفرادها، فضلا عن تكوينها الفكري كمؤسسة محافظة، أقول ربما حجت هذه الممارسات حقيقة دور الجيش عبر التاريخ وهو الدور الذي عليهم أن يعرفوه جيداً حتى يتجنبوا الخطأ في التحليل..

* * *

وتسير الحكومة الانتقالية القائمة في مصر على الخطى القديمة ذاتها باستثناءات قليلة، وتتسع الفجوة يوماً بعد يوم بين أدائها وسياساتها من جهة وبين تطلعات شعب أنجز المراحل الثلاثة للثورة بأدائه العبقري النادر من جهة أخرى ووصفها محللون بالبطء العرجاء، وأخذت الاحتجاجات الفتوية تتوالي مجدداً التعبير عن عدم الثقة والضجر من البطء؛ إذ تواصل الحكومة السير على طريق السياسات القديمة بل وتعمقها فمن ضمن المشروعات التي طرحتها على المستثمرين الخليجيين برز توجه حكومي لدخول رأس المال الخاص في مشروعات بنية أساسية استراتيجية، وفي الخدمات، والمرافق العامة في واحدة من أعمق وأكثر صور الخصخصة تأثيراً. وينتظر المصريون استكمال مراحل خريطة المستقبل ليكون لهم قول آخر وحكومة أخرى.

والشيء المؤكد هو أن هذا الشعب الذي تعذب طويلاً في ظل الديكتاتوريات المتوالية مدنية وعسكرية ودينية لن يقبل بعد اليوم أن يحكمه ديكتاتور آخر، وهي الحقيقة التي يدركها كل الساسة وكل الطامحين إلى حكم مصر، فإذا كانت الثورة بمراحلها الثلاثة لم تغير النظام بعد فإنها بالقطع قد غيرت الشعب بعمق تخطئه الرؤية السطحية للأمور، وهذا التغير هو العنصر الحاسم في صناعة مستقبل مصر الجديدة.